على طاولة "المدى" المستديرة

مناقشة التشريعات القانونية المتعلقة بحقوق وحرية المؤلفين والكتاب والفنانين

عزيز عيد الصاحب:علينا أن نروج للمسرح العراقي بين المسارح الاخرى
سعد القصاب : المطلوب من أي قانون أو تشريع توفير الحماية للثقافة
حسن كريم عاتي : علينا أن نفكر بقوانين وتشريعات تلزم الحكومة بدون اشتراطات
سبتي الهيتي: حرية التعبير مرتبطة بالأساس بحرية الرأي

جمال كريم

٢-٢

كنا قد نشرنا القسم الاول من ندوة "المدى" المستديرة "التشريعات القانونية المتعلقة بحقوق وحرية المؤلفين والكتاب والفنانين" ، ننشر اليوم القسم الثاني من الندوة ، حيث بدأت بمداخلة الشاعر سبتي الهيتي والتي جاء فيها:ان الحقوق الفكرية والثقافية للمؤلفين تتوزع على مناح عدة ، الادبية منها والفنية والموسيقية وما الى ذلك من النشاطات الاخرى ، وفي بلدان أخرى غير العراق رأيت أن هناك دائرة خاصة معنية بحماية حقوق المؤلف مرتبطة بوزارة الثقافة ، هذه الدائرة تقوم بمهمة حماية الحقوق المذكورة في القانون ، سواء كان هذا المؤلف موسيقيا أو فنانا تشكيليا أو أديبا أو شاعرا او روائيا أو مسرحيا الى آخره في المجالات الاخرى .

سبتي الهيتي: ما موجود لدينا في الدستور نص على حرية التعبير

وأوضح الهيتي : ان هذه الدائرة في الحقيقة، تلتزم بضرورة تطبيق القانون المشرع، اما ماموجود لدينا في الدستور العراقي، فأنه نص على حرية التعبير، وحرية التعبير مرتبطة بالاساس بحرية الرأي والتي نص عليها القانون في بداية المواد الاولى واشار الى أن حرية الرأي مرتبطة بالنظام العام، لكن بما لايخل به، لذلك، أرى أنه، ترك هناك فجوة، لان النظام العام شيء، وحرية الفكر شيء آخر، كأنما الدستور قد قيد من حيث لاندري حرية التعبير، عندما أشار اليها، بتعبير بما لايخالف النظام العام، فهو النظام السامي الذي لايمكن للمفكر أو الكاتب أن يتجاوزه أو يتعدى حدوده، فهو مفسر بالقانون، أما بالنسبة لحماية النشاطات الاخرى، فينبغي أن يشرع هناك قانون للمؤلف يشتمل على هذه الحقوق ويرعاها، فضلا عن قيام الدولة بالذات بحماية حقوق المؤلف في حالة عدم تمكنه من ذلك.

وقدم الناقد والفنان التشكيلي سعد القصاب مداخلته بالقول :في الحقيقة أنا أتفق مع الزميل حسن كريم عاتي فيما طرحه حول المادة "٣٥ " والمتعلقة بالانتاج الثقافي، لاقف عند كلمة ترعى، التي جعلتني أعتقد أن مفهوم الرعاية سيعيد الى الاذهان حال الثقافة العراقية خلال العقود الماضية، اذ كانت الثقافة والمثقف دائما، كانا يحتاجان الى السلطة التي هي المؤسسة الوحيدة القادرة على رعاية المثقف، بمعنى أنه سيخضع للتصور السابق ذاته، حتى في زمن النظام السابق، وبخاصة فيما يتعلق بمسالة الهبات والمنح والعطايا والتكريمات والاذعانات، بتعبير آخر،لايوجد قانون يلزم الدولة أو يحكمها بوضع المثقف العراقي والثقافة العراقية المتمثلة حتى في المؤسسات الرسمية ضمن اجراءات قانونية صائبة،وهذاما نكتشفه في البرنامج الذي قدمته الحكومة المنتخبة برئاسة السيد نوري المالكي، حيث لم تذكر فيه مفردة الثقافة، أنا هنا أخص في حديثي العراق، العراق بوصفه وطنا له تأريخ وعمق حضاري .

وأكد القصاب: ان الثقافة والحضارة هما جزء من هويته وشخصيته، هنا، اشعر بأن هناك نوعا من الحيف الكبير،نجد هذا الحيف متجسداً الان في المؤسسات الثقافية الحكومية التي أخصها في حديثي، فأنا لاتحدث عن المثقف خارج المؤسسة الثقافية لان ذلك، كما ارى، جانب آخر، فالان حينما نتطلع الى مؤسسة مثل وزارة الثقافة والى هيكليتها بل حتى الى ادارتها، أيضا سنكتشف أنه لايوجد برنامج واضح لهذه المؤسسة لرعاية الثقافة العراقية، لايوجد، أعطني أي مشروع أقامته هذه المؤسسة، واقصد هنا التوجه العام كمؤسسة أو كدولة، فوزارة الثقافة الان لاتعرف كيف تتعامل مع الثقافة ومع المثقف العراقي، فهل هي راعية للثقافة كما كان الامر في النظام السابق؟ أم هل هي مشاركة في الانتاج الثقافي ؟، أم هل هي مساهمة في نوع ما ؟.

ان هذا التصورغير موجود، بمعنى اننا الان نعيش تحت اجراء قانوني، لم يعين لا حقوق الثقافة ولا حقوق المثقف، في الحقيقة هناك نوع من غياب التعيينات، غياب أدوار تخص المثقف والمؤسسة الثقافية، فلو تحدثنا عن الفن التشكيلي على سبيل المثال – انا اعتقد ان العراق هو من اكثر الدول قلة فيما يتعلق بالتشريعات القانونية- وبخاصة عن متحف الفن العراقي المعاصر الذي تعرض لعمليات انتهاب وسرقات، حيث تعرضت اهم مجموعة والممتدة الى مائة سنة تقريبا والتي تتجاوزآلاف الاعمال الفنية والتي تعد جزءا مهما من الابداع العراقي الى السرقة والتلف، الان، فان عملية اعادة مسروقات هذا المتحف، عملية أشبه ما تكون بحوار الطرشان، فلا أحد يعرف كيف يمكن أن يعيد تلك الاعمال المنهوبة، وأعزو ذلك الى عدم وجود تشريع قانوني خاص أو ضوابط ادارية قانونية.

سعد القصاب: هناك وزراء ومدراء أهدوا لوحات لآخرين

ومضى القصاب في مداخلته قائلا:لاتوجد دولة او مدينة في العالم دون أن تحتفي بمتاحفها الفنية، لذلك يتهيأ لي أننا غير قادرين بل لايمكن أن نقدرعلى أعادة بناء المتحف،بل حتى في زمن النظام السابق لم تكن هناك تسمية لفكرة المتحف، فكانت تسمى المجموعة المتحفية، وحتى في العقد الستيني من القرن الماضي، حيث تم بناء المتحف الوطني للفن الحديث، فقد كان في الحقيقة قاعة عرض، ولم يكن هناك متحف بمعنى الضوابط والشروط القانونية للتعاطي مع العمل الفني،ولا كيف الدولة قادرة على التعامل مع المعطى الفني بأعتباره نتاجا يحتفظ بملكية ابداعية وطنية، هناك كان مديرون عامون ووزراء ، أهدوا لاخرين لوحات و أعمالا فنية، في ظل غياب أي قانون قادر على ان يفسر التعامل مع العمل الفني لذلك ادعو الى ايجاد معالجات قانونية ناجعة لمثل تلك الاشكاليات .

وأضاف القصاب: ان اي قانون أو تشريع خصوصا فيما يتعلق بالثقافة هو حماية مادية ومعنوية للثقافة،في الحقيقة، المطلوب من اي قانون أو تشريع أن يوفر الحماية للثقافة، بطبيعة الحال ان ننسى ان هناك جانبا ماديا ومعنويا في العملية الثقافية، لكننا الى هذه اللحظة غير قادرين، أو بتعبير آخر ليس لدينا تصور عن عزل هذين الجانبين، وليس لدينا تصور ايضا، كيف نحكم العملية الثقافية من خلال التشريعات والقوانين، الان مثلا المؤسسات الثقافية التي أقصد بها المؤسسات الحكومية، تحتفظ بقوانين ادارية ولكن في الوقت نفسه لا تحتفظ بقوانين أو تشريعات ثقافية تقع ضمن القوانين الادارية لهذه المؤسسة الثقافية أو تلك .

وعلق الكاتب والقانوني حسن كريم عاتي بالقول : أتمنى ان نميز بين شيئين، الاثاربوصفها نتاجا لثقافة كانت قد سبقتنا وبين الثقافة المعاصرة التي نتعامل معها بشكل يومي، لكنني ارى أن الذي يعنينا في هذه الندوة هو موضوع الثقافة، اما موضوع الاثار فقد استحوذ على اهتمام المشرع العراقي بشكل واسع جدا أكثر من استحواذه على فكر المشرع العراقي بموضوع الحقوق الفكرية ومن ضمنها حماية حقوق المؤلف، بمعنى، أن القانون الذي كان نافذا ايام الدولة العثمانية هو قانون عثماني، لكن منذ العام ١٩١٧ الذي تزامن مع الاحتلال البريطاني للعراق كانت تعتمد بيانات تعد ملكية الاثار للدولة، في الحقيقة ان موضوع الاثار قد حظي بعناية كبيرة جدا من خلال مجموعة كثيرة من التشريعات، كان آ خرها اذا لم تخني الذاكرة هو تشريع سنة ٢٠٠٥، على اية حال، كانت الحماية للاثار من الناحية التشريعية فعالة جدا، على العكس من ذلك فيما يحدث في موضوع حماية الحقوق الفكرية لذلك اتمنى أن ينصب محورنا على الحقوق الفكرية، ان المقصود بكل تاكيد نتاج المثقف فهو لاينتمي الى الثقافة الا من خلال وعيه وانتاجه لذلك حماية حقه هي حماية لنفسه ايضا . ان هذا التشتت التشريعي حدث بموضوع حماية الحقوق الفكرية ، فلو رجعنا الى قانون النقابات والاتحادات ولابأس ان اورد واحدا من الامثلة، ان قانون اتحاد الادباء، على سبيل المثال، بالاسباب الموجبة له يقول جعل الكتابة مهنة الكاتب بطبيعة الحال مازال النظام الداخلي للاتحاد هو النافذ حسب القانون ٧٠ لسنة ١٩٨٠، مثل ماذكرت بالاسباب الموجبة يورد جعل الكتابة مهنة الكاتب، بمعنى، على الدولة أن تجعل من الكتابة مهنة كافية لسد احتياجات منتجي الثقافة بذاتها دون الحاجة لعمل اضافي آخر، هنا ضمن هذا التشريع والقانون، هناك ضمان للمثقف، لكن هل تحول ذلك الى واقع عملي ؟ لنبق في قانون الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق، راغبا في التوسع بهذا المجال حتى تتوضح لدينا الصورة كاملة، أيضا بالاسباب الموجبة، هناك اصدار التشريعات التي تحمي انتاج الكاتب وتضمن حقوقه، يعني نحن أمام واحد من التنظيمات التي كانت موجودة قبل ٢٠٠٣ وتنتمي الى المكتب المهني لقيادة حزب كان حاكما، بمعنى أنه حول هذه المنظمات والاتحادات المهنية التي يجب ان تتصف بالنقابية للدفاع عن الكتاب الى جزء من منظومة سياسية تدافع عن النظام السياسي، ولو عدنا الى نقابة الصحفيين ايضا سنجد هناك من الضمانات ما هو موزع، لذلك فأن حماية الحقوق بالنسبة لمنتجي الثقافة تفتقر الى عنصر جامع لها، فاذا أردت أن تبحث عن حقوق المثقف أو منتج الثقافة ستجدها في حالة تشتت كبيرة، لكن العمل الاساسي الذي يتطلب ان نقوم به من خلال فكرة تشريع قانون هو أن نجمع الجميع، فهناك قانون للمطبوعات، وهناك قانون الرقوق السينمائية،وهناك كثير من التشريعات، هناك حماية للحقوق، لكن لاتوجد فكرة موحدة أو منظمة لاصدارها في تنظيم موحد .

وأوضح عاتي :أعود لحديث الزميل سعد القصاب حول حماية الحقوق، لاقول ان اعتماد حماية الدولة أو الحكومة أو السلطة التنفيذية بالنسبة للمثقف هو في في خطر كبير لانه متى ما تخلت الحكومة عن المثقف أصبح في العراء وبحالة قصد، فلو اعتمدنا على أنه السلطة التنفيذية للحكومة سواء كانت ممثلة بوزارة الثقافة أو ممثلة بمجلس أعلى للثقافة أوممثلة بنقابة أو باتحاد، اذا كانت مرتبطة بالحكومة وبالتحديد بالسلطة التنفيذية فيها خطر كبير يكمن بجوانب عدة، الجانب الاساسي فيها، هو محاولة قيادة الثقافة بالاتجاهات التي ترغبها الحكومة وهذا كان وجه الاعتراض على المادة "٣٥ " من الدستور، وهو أن ترعى الدولة لكن بدون اشتراطات، لكن أن ترعى الدولة وباشترطات يعني انها ستقود وبهذا سنعود الى المربع نفسه الذي كنا في حدوده من قبل، هذا جانب، أما الجانب الاخر فهو المتعلق بالجوانب الحياتية بالنسبة للمثقف، فهو انسان طبيعي بكل المعاني، له احتياجاته، بل قد تكون احتياجاته أكثر من الانسان الاعتيادي الذي لا يهتم بالثقافة، فالمثقف لديه حالة وعي عال وبحاجة للاتصال والاطلاع،و هذه تشكل عوامل ضاغطة على المثقف خصوصا في الجانب الاقتصادي المتصل بحياته اليومية، فاذا كانت السلطة التنفيذية هي المسيطرة على هذا الجانب ستقوده شاء أم أبى الا ما ندر بالاتجاهات التي تريدها، لذلك علينا أن نفكر ليس فقط بحماية أو رعاية الحكومة للمثقف أو الثقافة وانما علينا أن نفكر بقوانين وتشريعات وهذه بطبيعتها تلزم الحكومة وبدون اشتراطات، وسيكون هناك الزام لا رعاية، أقول كان يفترض على الحكومة أن تتعامل مع الثقافة مثلما تعاملت مع الرياضة .

عزيز عبد الصاحب: أنا متشائم من قضية تهديد المرأة التي تظهر على المسرح

وبدأ الفنان والمؤلف عزيز عبد الصاحب مداخلته قائلا: أنا أقول ما طرحه الزميل عاتي سياتي في قادم الايام، فباعتباري فنانا مسرحيا عراقيا عانيت الكثير من وضع القوانين والصياغات، لكن الواقع بقي مهمشا، لان مجريات الواقع في رأيي هي الاهم، مثلا لو تحدثت عن المسرح العراقي فأنني اعتبره فنا حديثا لايتجاوز عمره المائة والخمس والعشرين سنة، من هنا، ينبغي رعاية هذا الجانب رعاية عملية مادام الواقع مستمرا والعطاء كذلك، فماالذي نفعله الان في الامور الواقعية القائمة؟ في الحقيقة أنتم ان تحدثتم عن المستقبل فأنكم تتحدثون عن يوتوبيا، في حين أننا أبناء مايجري، أما القادم من الايام فأن الدولة لاتعول عليه، لاننا جميعا محكومون بالظرف القائم، هذا ما يضطرك الى ان تطلب من الدولة الموازنة في قضية المالية والانتاجية فضلا عن قضايا مهمة أخرى، نحن الان في المنتج الفني المسرحي نقدم عروضا نهارية وهذا بكل تأكيد مرتبط بالاوضاع الامنية المعروفة، كما أن هناك مهرجانات تقام خارج الوطن، لكن مامدى مساهمة المسرح العراقي فيها وماهو الضمان ؟ في الحقيقة لابد من وجود قانون وتشريع يتبنى ضرورة المشاركة في تلك المهرجانات بل دعوة الفنان العراقي للمساهمة الجادة والمميزة فيها، والا كيف تفسر وجود مسرحية عراقية مهمة وكبيرة بالامكان ان تشارك وتنافس الفرق المشاركة، لكننا لم نستطع توفير أجور الطائرة !!امثل هذه المفردات هي التي تعيش معنا وتؤثر على منجزاتنا الابداعية، هذه الامور والقضايا اذا لم تعالج وفق قانون وتشريع سيبقى الفن المسرحي العراقي متخلفا في الوقت الذي يجب علينا أن نروج للمسرح العراقي بين مسارح الدول العربية ومسارح أخرى، وعلينا أن نؤكد هذا الامر في ندوتنا بالذات، بل علينا أن نؤكد كل تلك الهموم التي تستدعي أن نتبصر بها نحن والحكومة والبرلمان ومؤسسات الثقافة .

وأكد عبد الصاحب: لايجوز مطلقا أيها الزملاء أنه لاتوجد اشارة الى كلمة الفن، نعم هناك اشارة الى كلمة الثقافة، لكنني أجدها عائمة، لان الفن المسرحي أو السينمائي، في الحقيقة أنا متشائم من قضية تهديد المرأة التي تظهر على المسرح ولاتسفر، هذه الامور غريبة بل غريبة جدا، لماذا ؟ وما الذي حصل فينا ؟ .

وداخل الكاتب والحقوقي حسن كريم عاتي بالقول : ان الفن حالة عظيمة، لكن لوقارنت من كتب الدستور ستجده صاحب ثقافة احادية، بل هو منتم لثقافة معينة لاترتبط بعموم مصطلح الثقافة، لذلك كتب من زعماء طوائف، هذه الطوائف كل منها وضع همه في الدستور ولايعنيه هم الاخر، ومتى ما سمح احدهم للاخر أن يمرر همومه، هو بالمقابل يسمح أن يمرر همومه للاخر، لذلك عند تناول المادة "٣٥"التي أكدت عنها في بداية حديثي، من انها جاءت في الساعات الاخيرة قبل الاستفتاء، هذا أولا، ومن ثم جاءت معيبة بتركيبها .

وخاطب عاتي عبد الصاحب قائلا: استاذي أنت تحفر في منطقة تكاد تكون محظورة، هذه هي حالة التصادم بين صاحب الوعي "المثقف" والتي أكدنا عليها،حتى في الزمن الديمقراطي حيث يحاول الاخر أن يأكل من جرف صلاحياتك، من جرف حرياتك، لذلك فالقول أن تكون الدولة أو الحكومة أو السلطة التنفيذية راعية للثقافة فيه خطورة، ومتى ما هي مالت لنوع معين من الثقافة، هنا أود أن أورد مثالا: لقد تم الغاء وزارة الاعلام، لكن مع هذا الالغاء، انتعش الاعلام لدينا بكل أشكاله وعيوبه، بالمقابل هناك حركة فاعلة، ولو ارتبطت الثقافة بهيئة مستقلة ترتبط بمجلس النواب لكانت أكثر فاعلية .

وشدد عاتي بالقول : ان الثقافة لاتحتاج الى وزارة، بمعنى ليس من الضروري أن ترتبط بالسلطة التنفيذية،بل من الاجدى أن ترتبط بالسلطة التشريعية .

وأوضح الشاعر سبتي الهيتي بالقول : من الافضل تأسيس مجلس أعلى للثقافة، انني أجد في ذلك الحل الانجع، اذ من حق المؤلف والمصنف الثقافي والفكري أن يطالب الدولة بممارسة مسؤوليتها في الحفاظ على المنتج الثقافي والمعرفي والفكري في البلاد، كما أن حقوق المؤلف هي جزء من الحقوق الانسانية المعتمدة في القانون المدني والدستور، لذلك عندما يشكل مجلس ثقافي أعلى للثقافة ينبغي أن يستند الى مرجعية الدستور أولا ويستند الى ماورد في حقوق الانسان وحقوق التاليف والتعبير، ويأخذ هذا المجلس مهمة الحفاظ الكيانات الثقافية والدفاع عنها باعتبارها قوة كامنة تعتمد عليها الدولة والمجتمع في اغناء الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، مثلما تعتمد الدولة على السلطة التنفيذية .

ثم أشار الفنان والناقد سعد القصاب قائلا: ان واجب الحكومة كما أرى ليس برعاية الثقافة وانما الزامها بوضع تقاليد عمل ثقافية، اذ بدون وجود التقاليد التي تحفظ العمل الثقافي نقع في مشاكل عدة، نحن نعرف أن صنوف الابداع تختلف فيما بينها وبخاصة في وسائل الايصال والتعبير، فحال وحقوق وواجبات الكاتب هي غيرها عند الفنان التشكيلي مثلا، وغيرها عند المسرحي، كما انني أعتقد أن كل عملية ابداعية أو فكرية لها خصوصيتها المميزة، من هنا أرى ان واجب المؤسسة الثقافية حين التشريع يتلخص في رعاية النتاجات أو المنجزات، ان منظمات المجتمع المدني، كالاتحادات والجمعيات، من واجبها أنها تتعاطى مع المثقف، صحيح أنه يتعامل معها، لكن من واجب الحكومة رعاية الثقافة، رعاية المنجز الثقافي، بمعنى حين تحدث الزميل عزيز عبد الصاحب عن المسرح وانا اتحدث عن الفن التشكيلي والمتاحف الفنية، أقول واجب الدولة بناؤها، لانه لا التشكيلي يستطيع أن يبني متحفا ولا المسرحي بمستطاعه أن يبني مسرحا،هذا من جانب، ومن جانب آخر، أنني غير قادر على أن انشرأو اروج لفني بدون وجود قوانين واضحة تساهم في عملية الانتشار، الآن تحديدا، أي فنان تشكيلي عراقي اذا أراد أن يقيم معرضا في أية دولة في العالم ستجده غير قادر على عبور الحدود بسبب عدم وجود قوانين واضحة للتعاطي مع الفنان، لذلك يجب أن تتعامل المؤسسة الثقافية مع هذه المشكلة أو تلك بملء مسؤوليتها، وزارة المالية ومن خلال دوائرها كالكمارك مثلا، تتعامل مع الفن بأعتباره بضاعة تجارية،فلو ذهب أحد الفنانين ليقيم معرضا خارج الوطن ستعيده دائرة الكمارك وتطالبه بفتح ملف له في الضريبة، بل تعامله على أنه مصدر، ان هذا بحد ذاته تجاوز على العملية الابداعية والثقافية، اذا كيف نتخلص من مثل هذه التجاوزات أذا لم تكن هناك حكومة مهتمة بالتشريعات التي تخص الثقافة والفنون والفكر و التي بأمكانها أن تمنح الكاتب والفنان حرية التعاطي معي كمبدع ومثقف وفنان، وفي الوقت ذاته تحافظ على المنجزات الابداعية بأعتبارها منجزات وطنية،ان المتحف الوطني أو المسرح الوطني هما جزء من الثروة الوطنية، لذلك أقول عندما أريد أن أبرئ الحكومة وأدعوها الى رفع يدها عن الثقافة، هذا يعني أنني غير قادر على أن أتعاطى مع العملية الثقافية بطريقة سليمة، حتى في المجتمعات المدنية والديمقراطية المتطورة، توجد هناك قوانين وتقاليد عريقة للتعاطي مع العمل الثقافي والابداعي، لكل ما تقدم نحن ندعو الحكومة الى أن تهتم قليلا بالثقافة.

محمد سلمان: لقد تعرض المثقف والابداع الى المصادرة والتهميش

وتحدث المعماري والكتبي محمد سلمان بالقول : لقد تعرض المثقف وكل المعطيات الابداعية الجادة خلال الانظمة الشمولية الى التهميش والمصادرة بل الملاحقة والاعتقال وما الى ذلك من أساليب القمع والبطش، وكل ذلك حصل في ظل غياب دولة القانون التي تسن أو تشرع القوانين لحماية المثقف والفنان ومنجزاتهم الابداعية، وربما في الجوانب قد يكون المثقف قد ساهم في تهميش نفسه حيث لم يمارس دوره من خلال المنظمات والاتحادات والجمعيات في الضغط على الحكومة ومطالبتها بتشريع القوانين التي تحافظ على حقوقه وتسمح بحرية الرأي والتعبير.

وعلق عاتي قائلا : لقد دخلنا في أكثر من موضوع، بلا شك ان هموم المثقف كبيرة،لذلك تتعدد الاراء فيها، أنا أتفق في التوجه العام مع الزميل سعد القصاب، بأن على الحكومة أن ترعى الثقافة، لكن بالضرورة يجب أن تلزم – بضم التاء وفتح الزاي- الحكومة وان يكون الزامها ان لاتكون هي صاحبة المعايير، بمعنى الزامها برعاية الثقافة لاتكون على وفق معايير الحكومة وانما على أساس النمو الطبيعي للثقافات .

وقبل اختتام الندوة اتفق المشاركون على جملة من التوصيات ذات الصلة بمحور الورشة وهي كما يلي :

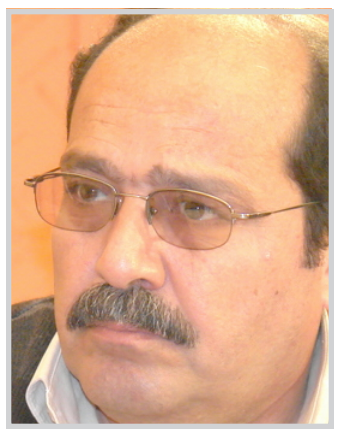
سعد القصاب

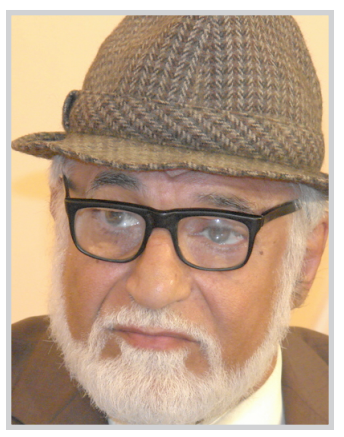
عزيز عبد الصاحب

محمد سلمان

التوصيات

١- اعادة النظر بصياغة مضمون المادة (٣٥) على ان تلزم فيه الحكومة بوصف الثقافة حقاً واجب التشجيع والرعاية وتوفير قاعدة مادية للثقافة في عموم البلاد من دون اشتراطات نوع الخطاب الثقافي او انتمائه.
٢- تشكيل مجلس اعلى للثقافة والفنون والاداب يرتبط بمجلس النواب يعتمد في تشكيله الكفاءة والاختصاص مثلما يعتمد على ضرورة الاهتمام بالحركة الثقافية العامة في العراق. وتشريع قانون خاص بهذا المجلس.
٣- تخصص له الاموال الكافية وينجز مشاريعه على وفق خطط بعيدة المدى واعادة الحياة الى المنشآت والمؤسسات الثقافية التي تضررت خلال الحقبة الماضية مثل المسارح.. المتاحف.. دور العرض.. المكتبات العامة.
٤- تشريع قانون حماية الحقوق الفكرية بعد دراسة جميع التشريعات النافذة في العراق ومن بينها قوانين الاتحادات والنقابات والجمعيات والمؤسسات وتوحيدها في مجموعة تشريعية واحدة.
٥- توفير ضمانات اجتماعية وصحية للعاملين في حقول الثقافة والعمل على توفير حقوق تقاعدية لهم.
٦- تفعيل المشاركات الثقافية العراقية في المحيطين العربي والعالمي.
٧- الاهتمام بالثقافات العراقية على تنويعها والعناية بالموروث الثقافي التي تعتمدها تلك الثقافات من دون تمييز.
٨- اشراك المثقف عبر المجلس الاعلى للثقافة والفنون والاداب والتنسيق مع المؤسسات التربوية والتعليمية بتطوير الفكر التربوي والمناهج الدراسية.
٩- التوسع بانشاء مراكز ثقافية وتفعيل دورها في كافة محافظات العراق.